

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ريفيرو روزاريو (نائب الرئيس) (كوبا)

المحتويات

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة كاليدونيا الجديدة

مسألة أنغيلا

مسألة برمودا

مسألة جزر فرجن البريطانية

مسألة جزر كايمان

مسألة غوام

مسألة مونتسيرات

مسألة توكيلاو

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-10438 (A)



بولينيزيا الفرنسية جيد مقارنة بالاقتصادات الأخرى في منطقة المحيط الهادئ؛ ويناhez نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠ ٠٠٠ دولار، ويبلغ الحد الأدنى للأجر الشهري ١ ٥٠٠ دولار.

٦ - وأضاف يقول إن حكومة بولينيزيا الفرنسية دعمت ترشيح السيد ماكرون لرئاسة فرنسا، ويرجع ذلك أساساً إلى التزامه بالتصديق على اتفاق الإليزيه. وبموجب هذا الاتفاق، تقوم الحكومة الفرنسية بتيسير تقديم تعويضات للذين عانوا من آثار الإشعاع المؤين الصادر عن التجارب النووية التي أجرتها في الإقليم. وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بالمشاكل الناجمة عن تجاربها النووية في بولينيزيا الفرنسية وأنشأت آلية لتعويض الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، حذفت الجمعية الوطنية الفرنسية مفهوم "الأخطار المهددة" من قانون موران الذي تعرض لانتقادات واسعة، وهذا ما يتيح لعدد أكبر من الضحايا الحصول على تعويضات. وينص الاتفاق أيضاً على إبقاء التبرعات المتعلقة بالاستقلال الذاتي الشامل عند مستواها لعام ٢٠١١ بصورة قطعية، وعلى تقديم أموال لوحدة علم الأورام، وتطوير الهياكل الأساسية في بولينيزيا الفرنسية وقطاع الاقتصاد الأزرق وقطاع السياحة.

٧ - وتابع يقول إن بولينيزيا الفرنسية تشارك على نحو متزايد في الشؤون الإقليمية والدولية. فقد شاركت في المؤتمر العالمي للمحيطات الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمقر الأمم المتحدة، وسوف تشارك في المؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل دعم رئاسة فيجي، كما أنها تعمل وفقاً للمبادئ التوجيهية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨ - ومضى يقول إن الانقسام السياسي الأساسي في بولينيزيا الفرنسية يقوم بين دعاة الاستقلال الذاتي، الذين يؤيدون الحكم الذاتي ضمن الجمهورية الفرنسية، ودعاة الاستقلال. ويتمتع مواطنو بولينيزيا الفرنسية بنفس الحقوق التي يتمتع بها سائر المواطنين الفرنسيين؛ إذ إنهم يشاركون في الانتخابات الفرنسية، وكذلك في الانتخابات القانونية التي تجري في بولينيزيا الفرنسية وتتسم بالشفافية. واختار النخبون، في الانتخابات الأخيرة التي جرت في بولينيزيا الفرنسية لاختيار ممثلين إلى البرلمان الفرنسي، نائبين مؤيدين للحكم الذاتي ونائباً واحداً مؤيداً للاستقلال. وستجري الانتخابات المقبلة لجمعية بولينيزيا الفرنسية ورئاسة الإقليم في

في غياب السيد راميريز كارنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تولى نائب الرئيس السيد ريفيرو روزاريو (كوبا) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

طلبات الاستماع

١ - الرئيس: دُكر اللجنة بأنها استجابت، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لطلبي الاستماع المتعلقين ببولينيزيا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة الواردين في المذكرتين ١٧/٠٦ و ١٧/٠٣، على التوالي. ولفت الانتباه إلى طلب الاستماع الإضافي المتعلق ببولينيزيا الفرنسية (المذكرة 06/17/Add.1) وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذا الطلب الإضافي.

٢ - تقرر ذلك.

مسألة بولينيزيا الفرنسية

(A/AC.109/2017/7؛ و A/AC.109/2017/L.24)

٣ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2017/7)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2017/L.24).

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٤ - الرئيس: قال إن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٥ - السيد تيراي (مستشار الشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ): قال إن أغلبية سكان بولينيزيا الفرنسية يريدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شراكة مع فرنسا في إطار الجمهورية الفرنسية، بدلاً من الاستقلال. وبفضل زيادة الاستثمار والتحسن في استقرار سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة استهلاك الأسر المعيشية، فإن الاقتصاد البولينيزي يتعافى بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي امتدت بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣، ولكن ينبغي تعزيز إيجاد فرص العمل. ورغم أن بعض القطاعات يتعافى أسرع من غيره، فإن الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠١٧ جيدة عموماً، وعلى الرغم من التحديات، فإن الطلب الخاص الداخلي لا يزال مرتفعاً. وتعكف الحكومة على تكثيف جهودها الرامية إلى إيجاد فرص العمل على نطاق واسع. واقتصاد

نفسها من الاتفاقية فرنسا السيادة على الموارد الموجودة تحت سطح البحر وفي قاع البحر والحيز الجوي، وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للإقليم. وتجمع الحكومة الفرنسية مئات الملايين من الدولارات سنويا من خلال فرض نوعين من الضرائب على بولينيزيا الفرنسية: الرسوم التي تدفعها شركات الطيران الجوي التي تعبر الحيز الجوي لبولينيزيا الفرنسية وتهبط في مطارها، وضريبة المطار المفروضة على كل تذكرة طائرة مشتركة للرحلات الجوية إلى داخل الإقليم أو إلى خارجه. وبالإضافة إلى ذلك، يعبر كل ساعة ما يزيد عن ٣٠٠ سائل الحيز الفضائي الواقع فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا الفرنسية، وهذا ما يوفر إيرادات كبيرة للدولة القائمة بالإدارة. وأخيرا، فإن القانون التنظيمي الفرنسي لبولينيزيا الفرنسية يعطي فرنسا السيطرة من جانب واحد على تسويق المواد الخام الاستراتيجية - وهذا ما يعني أن لها السيادة الكاملة على كميات كبيرة من الكوبالت والبلاطين والمنغنيز ذات الجودة العالمية، فضلا عن الفلزات الأرضية النادرة، التي اكتشفت في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للإقليم. وينبغي استخدام المصادر والإيرادات الفعلية والمحتملة المذكورة أعلاه من أجل تنمية اقتصاد مستقل، بدلا من أن تستفيد منها فرنسا.

١٣ - ومضى يقول إن الكثير من المعلومات بشأن التجارب النووية المقدمة إلى اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة في السنوات السابقة حذفت من جميع وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. وتلك المعلومات تشمل القرار الذي اتخذته جمعية بولينيزيا الفرنسية عام ٢٠١٤ وأهابت فيه بالدولة القائمة بالإدارة أن تعترف بالطابع الاستعماري لتجارها النووية في بولينيزيا الفرنسية، وبأن اللجنة الفرنسية المسؤولة عن منح التعويضات لضحايا التجارب النووية أقرت بأن الزوجة المتوفاة لأحد مقدمي الالتماسات لدى اللجنة الرابعة قد أصيبت بالإشعاعات بسبب إحدى التجارب النووية الـ ٤٦ التي أجريت على جزيرة مورورو المرجانية، رغم أنها لم تزر الموقع على الإطلاق - وهذا ما يشكل دليلا على احتمال أن تكون الإشعاعات قد أصابت جميع سكان بولينيزيا الفرنسية. ويمكن أن يشير حذف المعلومات مخاوف جدية من أن تكون الدولة القائمة بالإدارة تتدخل في اختيار المعلومات التي ستدرج في وثائق الأمم المتحدة. وأي معلومات جديدة بشأن هذه المسألة ينبغي أن تكون أشمل وأكثر اتساقا مع الالتزام بإنهاء الاستعمار الذي أعرب عنه الأمين العام.

آذار/مارس ٢٠١٨. وفي الانتخابات العامة السابقة، التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٣، صوّت ٧٠ في المائة من مجموع الناخبين لصالح الاستقلال الذاتي.

٩ - وواصل كلامه يقول إن الدول الأعضاء ذكرت، في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٧١، أن جميع الخيارات المتاحة لتقرير مصير الأقاليم خيارات سليمة ما دامت تتفق مع الرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية بحرية، على أساس كل حالة على حدة، وأن شعب بولينيزيا الفرنسية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية. وسبق وأن تفاوضت حكومة بولينيزيا الفرنسية مع فرنسا بشأن مركز يوفر درجة عالية من الاستقلال الذاتي، ومحظى بدعم أكثر من ٧٠ في المائة من السكان. وبولينيزيا الفرنسية ليست مستعمرة ويجب إنهاء استعمارها؛ وإذا ما قُدِّر لعلاقتها مع فرنسا أن تتطور، فإن ذلك سيكون نتيجة للاختيار الحر والديمقراطي للشعب البولينيزي.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٠ - الرئيس: قال إنه عملا بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدّمو الالتماسات للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كلٌّ منهم بعد أن يبدلي ببيانه.

١١ - السيد توهيفا (جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إنه رغم مضي أربع سنوات على اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن الدولة القائمة بالإدارة لم ترسل بعد المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. والعلاقة بين إقليم بولينيزيا الفرنسية والدولة القائمة بالإدارة تعسفية من الناحية المالية، ولا تكفل إدراج مصالح سكان بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأهمية، وهو ما ينتهك المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، أبقت الحكومة الفرنسية سيطرتها الكاملة على الموارد الطبيعية للإقليم.

١٢ - وأشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تبين في المادة ٢، الفرع الأول، الجزء الثاني، أن فرنسا تحتفظ بالسيادة الكاملة على المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا الفرنسية، التي تغطي ٥ ملايين ميل مربع من المحيط. ونتيجة لذلك، تُعتبر فرنسا ثاني أكبر قوة بحرية في العالم، وهي مرتبة تتيح لها قدرا كبيرا من التجارة البحرية الدولية فضلا عن النفوذ الجيوسياسي. وتمنح المادة

لديها سوى اللجنة الخاصة. غير أن هذه المسائل تطغى عليها مشاغل أكبر ينبغي أيضا معالجتها من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي تحديث أساليب عمل اللجنة ليتاح لها الوقت الكافي لمعالجة مسائل الأقاليم الصغيرة.

١٨ - وأشار إلى أنه يجب إقامة علاقة أساسية بين القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار وميزانية الأمم المتحدة المخصصة لإنهاء الاستعمار. فالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لا تتضمن أية إشارات محددة إلى الإجراءات المطلوبة في القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي قد تتطلب توفير موارد إضافية أو إعادة ترتيب الموارد المتاحة. وبعد ربع قرن من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، لم يكن المستوى الحالي للموارد، واستخدامها، كافيا لتنفيذ الإجراءات المحددة المطلوبة في إطار الولاية المتصلة بإنهاء الاستعمار. وقد أقرت الجمعية العامة، قبل عشر سنوات، خطة تنفيذ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عيّنت مجالات محددة في منظومة الأمم المتحدة لتضطلع بالإجراءات المطلوبة في القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛ وقد ترغب اللجنة في إعادة النظر في المبادرة المتفق عليها لتفادي تكرار عملية اتخاذ القرارات دون إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذها. وخلص إلى القول إن مقياس النجاح في بولنيزيا الفرنسية وغيرها من الأقاليم الصغيرة هو التنفيذ الحقيقي للقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار وبرامج التنفيذ التي اعتمدها الجمعية العامة. وعلى هذا النحو، ينبغي للجنة أن تشجع بقوة على هذا التنفيذ في منظومة الأمم المتحدة، وأن ترصد فعاليته.

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.24

١٩ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم تعليلا لموقفه بلده قبل اتخاذ القرار، فقال إن عدم إحراز تقدم صوب إنهاء الاستعمار في بولنيزيا الفرنسية يشكل مصدرا للقلق. فالدولة القائمة بالإدارة لا تمثل لأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بما يتنافى مع اعتراف الجمعية العامة، في عام ٢٠١٣، بأن بولنيزيا الفرنسية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وله مركز مستعمرة، وهو وضع يجب تسويته. ويجب أن تقدم فرنسا المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة السالفة الذكر. وإن ما أظهرته فرنسا من تعاون وإرادة سياسية فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة، والتقدم النسبي الذي أحرزته في التعويض لسكان بولنيزيا الفرنسية الذين عانوا من آثار التجارب النووية التي أجرتها في هذا الإقليم، ينبغي أن يوجه أعمال فرنسا في المستقبل لتمكين شعب بولنيزيا الفرنسية من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية.

١٤ - السيد كورين (مشروع دراسات التبعية): قال إن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار مهم جدا لبولنيزيا الفرنسية وغيرها من الأقاليم الجزرية الصغيرة. وقصور الديمقراطية والاختلال الصارخ في توازن القوى في بولنيزيا الفرنسية قد ثبت بوضوح في تقييم الحكم الذاتي الذي أجراه مشروع دراسات التبعية في عام ٢٠١٣، والذي وفر الأساس لإعادة إدراج الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينصب التركيز في الوقت الحالي حيث ينبغي أن يكون؛ أي على تنفيذ الإجراءات المطلوبة في القرارات المتعلقة ببولنيزيا الفرنسية التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ٢٠١٣، والتي تهدف إلى بدء عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار وإقامة الحكم الذاتي الكامل. ولذلك، يجب تقييم التقدم المحرز إزاء الإجراءات التي صدر بها تكليف.

١٥ - وأردف يقول إن الجمعية العامة طلبت أن تنظم الدولة القائمة بالإدارة حملة للتوعية العامة بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة. غير أن الحكومة الفرنسية لم تنظم أي حملة من ذلك القبيل، وهو أمر مستغرب نظرا للافتقار عموماً إلى التعاون مع اللجنة الخاصة بشأن المسائل المتعلقة ببولنيزيا الفرنسية. وينبغي للجنة أن تقود هذه المبادرة، وأن تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى المشاركة فيها.

١٦ - وتابع يقول إن تقرير الأمين العام عن آثار التجارب النووية (A/69/189 و A/72/74) قد تعرضا للانتقاد بسبب تقديم معلومات غير كافية. وإذا كانت الأمم المتحدة نفسها لا تملك معلومات كافية، فينبغي لها أن تتشر، في إطار وثائق الجمعية العامة، الدراسة المستقلة بشأن عواقب التجارب النووية التي يشير إليها المتكلمون منذ سنوات عديدة في اجتماعات اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة.

١٧ - ومضى يقول إنه ينبغي وضع برنامج عمل بسرعة عاجلة لكل من الأقاليم الجزرية الصغيرة على أساس كل حالة على حدة، كما ينبغي، في حالة بولنيزيا الفرنسية، استخدام التقييم المستقل للحكم الذاتي باعتباره أحد الوثائق الموضوعية العديدة. وغياب البرامج على أساس كل حالة على حدة، رغم عقود من إدراجها كأولويات للجمعية العامة، لا يزال يحد من المعلومات المتاحة للدول الأعضاء، مما يجعل من المستحيل عليها اتخاذ قرارات مستنيرة. ولا ينبغي أن تستهل الدولة القائمة بالإدارة هذه البرامج. واستبعد الكثير من الأقاليم الصغيرة التي شاركت في العملية بسبب عدم الاهتمام بشواغلها. وليس لديها مثل خاص للأمين العام، كما أن مجلس الأمن لا يعالج اهتماماتها؛ وليس

الجادة التي أثارها بشأن العملية الانتخابية بعثة الأمم المتحدة التي زارت كاليديونيا الجديدة في عام ٢٠١٤. إذ إن ما يثير القلق هو أن شريحة كبيرة من سكان الإقليم لا تزال مستبعدة من العملية. ويشير تقرير البعثة الوزارية التابعة لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية إلى كاليديونيا الجديدة، التي جرت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، إلى أن نحو ٢٣.٠٠٠ شخص من الكانكا لم يسجلوا بعد في القائمة الانتخابية العامة، وهو شرط مسبق للتسجيل في قائمة الاستفتاء. وإذا قبل شعب كاليديونيا الجديدة بنتيجة الاستفتاء، فلن يكون ثمة مجال للشك أبداً في نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها. ولذا ينبغي للدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم أن تعالج تلك الشواغل على وجه الاستعجال. ويبرز مشروع القرار أهمية تثقيف الناخبين وتسجيل جميع الناخبين المؤهلين للتصويت في الاستفتاء، لا سيما شعب الكانكا الأصلي. ولذا ينبغي لحكومة الإقليم والأحزاب السياسية والدولة القائمة بالإدارة، تعزيز برامج توعية الجمهور وزيادة جهود الدعوة فيما يتعلق بعملية تقرير المصير والخيارات المتاحة لسكان كاليديونيا الجديدة.

٢٦ - وأعقب ذلك بالقول إن مشروع القرار يعترف بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم والموقعون على اتفاق نومييا بهدف تسوية الشواغل المختلفة المتصلة بعملية تقرير المصير من خلال الحوار السلمي. ويرحب أيضا بقرار الدولة القائمة بالإدارة القاضي بدعوة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة إلى إيفاد بعثة للاطلاع على عمل اللجان الإدارية الخاصة واللجنة الاستشارية للخبراء من أجل وضع القائمة الانتخابية الخاصة وتثقيفها. ويرحب أيضا بإحالة الدولة القائمة بالإدارة إلى اللجنة الخاصة التقرير النهائي لبعثة المراقبة من خبراء الانتخابات إلى كاليديونيا الجديدة التي أوفدت في عام ٢٠١٦، وكذلك قائمة التدابير التي نفذتها الدولة القائمة بالإدارة لمتابعة توصيات البعثة،

٢٧ - ومضى يقول إن مشروع القرار يكرر مجددا أهمية المبادئ الأساسية لتقرير المصير على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ويشدد على أهمية الأطر المؤسسية بالنسبة لعملية تقرير المصير؛ وفي هذا السياق من الأهمية البالغة بمكان نقل السلطات والمهارات من الدولة القائمة بالإدارة إلى الإقليم وشعبه. ويشدد مشروع القرار أيضا على ضرورة حماية الحق غير القابل للتصرف لشعب كاليديونيا الجديدة في موارده الطبيعية.

٢٠ - وختم حديثه قائلا إنه ينبغي للجنة أن تظل ملتزمة بعملية إنهاء الاستعمار في بولينيزيا الفرنسية، وأن تواصل السماح بسماع أصوات جميع مؤيدي الخيارات المختلفة لتقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال.

٢١ - اعتمد مشروع القرار *A/AC.109/2017/L.24*

مسألة كاليديونيا الجديدة

(*A/AC.109/2017/11*؛ و *A/AC.109/2017/L.11*)

٢٢ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه ينبغي لحكومة فرنسا مواصلة التعاون، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٧١ لعام ٢٠١٦، مع عملية تنفيذ اتفاق نومييا التي تنص على السماح للأمم المتحدة بالرصد المستمر للحالة في الإقليم، ولا سيما التحضيرات للاستفتاء على السيادة الكاملة، مع مراعاة الشواغل الخطيرة التي أعربت عنها شرائح السكان الكانكا بشأن إنشاء السجل الانتخابي، الذي لم تقيّد فيه أسماء الآلاف من الكانكا. ولا يمكن لكاليديونيا الجديدة أن تقرر مصيرها إلا من خلال الامتثال لما صدر به تكليف ضمن المهلة الزمنية المحددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المنظمة وممارساتها.

٢٣ - وأردف يقول إنه نظرا لأهمية الاستفتاء على تقرير المصير الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، ينبغي للجنة أن ترسل بعثة إلى كاليديونيا الجديدة من أجل تقييم التقدم المحرز في الميدان فيما يتعلق بالاستفتاء والطريق صوب إنهاء الاستعمار، وأن تزيد بشكل ملموس ما تقدمه من دعم لشعب الكاكايا والإقليم.

مشروع قرار *A/AC.109/2017/L.11*

٢٤ - السيد هوفانين راي (بابوا غينيا الجديدة): عرض مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة باسم بلده وفيجي فقال إن كلا البلدين يتطلعان إلى تلقي أحدث المعلومات من الدولة القائمة بالإدارة، وإدارة الإقليم، وشعب كاليديونيا الجديدة عن الظروف المتغيرة في الإقليم. ولا تزال الحالة في كاليديونيا الجديدة غير مستقرة وتتطلب رصدًا عن كثب من جانب جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما من جانب اللجنة. غير أنه أُحرز تقدم كبير بفضل المشاركة الإيجابية من جانب الدولة القائمة بالإدارة.

٢٥ - وأردف يقول إنه مشروع القرار يؤكد أن كاليديونيا الجديدة تحتاز مرحلة حرجية نظرا لأن استفتاءً على تقرير المصير سوف يعقد، في إطار اتفاق نومييا، في عام ٢٠١٨، بعد ١٦٥ سنة من الاستعمار. وفي هذا الصدد، يجب التصدي بسرعة عاجلة للشواغل

٣٤ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن برمودا (A/AC.109/2017/3)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة برمودا (A/AC.109/2017/L.15).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.15

٣٥ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.15.

مسألة جزر فرجن البريطانية

(A/AC.109/2017/L.16؛ A/AC.109/2017/4)

٣٦ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2017/4)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2017/L.16).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.16

٣٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.16.

مسألة جزر كايمان

(A/AC.109/2017/L.17؛ A/AC.109/2017/5)

٣٨ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر كايمان (A/AC.109/2017/5)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة جزر كايمان (A/AC.109/2017/L.17).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.17

٣٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.17.

مسألة غوام (A/AC.109/2017/9؛ A/AC.109/2017/L.18)

٤٠ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن غوام (A/AC.109/2017/9)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة غوام (A/AC.109/2017/L.18).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.18

٤١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.18.

مسألة مونتسيرات

(A/AC.109/2017/L.19؛ A/AC.109/2017/10)

٤٢ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مونتسيرات (A/AC.109/2017/10)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة مونتسيرات (A/AC.109/2017/L.19).

٢٨ - وقال إنه وفد بلده ووفد فيجي يثنيان على أحزاب جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لمواصلتها المشاركة بصورة بناءة مع البلدان والمنظمات في منطقة المحيط الهادئ. فقد شكّل قبول كاليديونيا الجديدة في منتدى جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خطوة إلى الأمام في هذا الشأن. وأفضى هذا التعاون من جانب شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى تيسير بناء قدراتها وتزويدها بالخبرة في القيادة وصنع القرار على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو أمر لا بد منه بالنسبة لمصيرها في المستقبل. ومشروع القرار هذا متوازن ومنصف ويمثل آراء جميع أصحاب المصلحة، ويعكس تطلعات شعب كاليديونيا الجديدة إلى تقرير المصير. ولذا، تُشجّع اللجنة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٢٩ - السيدة سافيتري (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يرغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/AC.109/2017/L.11.

٣٠ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن كاليديونيا الجديدة تقترب من إجراء استفتاء تاريخي في عام ٢٠١٨، ولذا ينبغي بذل الجهود من أجل تسوية جميع الخلافات بالطرق السلمية. كما قال إن وفد بلده يشعر بالقلق بسبب شطب أسماء أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من الكاناك من قوائم الناخبين، وهذا ما يحرم الكثيرين من حقوقهم وقد يخلف أثرا سلبيا على نتائج الاستفتاء. وينبغي للدولة القائمة بالإدارة مواصلة تقديم الدعم الاقتصادي لسكان الإقليم، كما ينبغي توفير فرص إضافية للتدريب وشغل وظائف عالية المستوى.

٣١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.11.

مسألة أنغيلا (A/AC.109/2017/2؛ A/AC.109/2017/L.14)

٣٢ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن أنغيلا (A/AC.109/2017/2)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة أنغيلا (A/AC.109/2017/L.14).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.14

٣٣ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.14.

مسألة برمودا (A/AC.109/2017/3؛ A/AC.109/2017/L.15)

الأسماك للمرة الأولى، واستضافت الاجتماع الوزاري لوكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ. وشاركت حكومة توكيلاو في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٦ انضمت إلى منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ؛ وترأست توكيلاو أيضا فريق القادة البولنيزيين لعام ٢٠١٦.

٤٨ - ومضى يقول إن التعاون البناء بين توكيلاو ونيوزيلندا تجلّى في آذار/مارس ٢٠١٦ حينما وصل إلى الإقليم العبّارة ماتاليكي وهي أول عبارة ركاب حديثة، وذلك بتمويل من نيوزيلندا. والتنمية أمر بالغ الأهمية، لأن السكان في توكيلاو يعتمدون اعتمادا كليا على خدمات العبّارات لشحن البضائع والنقل، نظرا لعدم وجود رحلات جوية تربط فيما بين الجزر.

٤٩ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي يركز على الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، التي يسطع فيها القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة بأدوار رئيسية، ولذا لا بد للأمم المتحدة أن تعمل مع شعب توكيلاو والدولة القائمة بالإدارة لتحديد ما سيكون عليه مركز الإقليم في المستقبل. وتبيّن الشراكة التعاونية الجارية بين توكيلاو ونيوزيلندا ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك اللجنة الخاصة، والأمم المتحدة بصورة أعم، التزام الإقليم بالعمل على رفاه شعب توكيلاو تبعاً لتطلعاته في تقرير المصير. ويمثل التفاهم المتبادل والمشاركة البناءة بشكل مثالي بين توكيلاو ونيوزيلندا إطارا مرجعيا مفيدا في عملية تقرير مصير بالنسبة لسائر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة.

٥٠ - وخلص أن القرار يُعتبر نصا عادلا ومتوازنا واستشرافيا من شأنه أن يزيد من تيسير النهوض بعملية تقرير المصير لشعب توكيلاو؛ وشجّعت اللجنة على اعتماده بتوافق الآراء.

٥١ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن وفد بلده يثني على السلطة القائمة بالإدارة للعلاقة الجيدة التي تقيمها مع شعب الإقليم، ويشجعها على المضي قدما بروح تقرير المصير. وتوفر العلاقة بين توكيلاو ونيوزيلندا مثالا جيدا للكيفية التي يمكن بها لسلطة قائمة بالإدارة أن تساعد شعب إقليمها على تحقيق الحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية.

٥٢ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.7.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٤٠.

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.19

٤٣ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.19.

مسألة توكيلاو (A/AC.109/2017/1؛ A/AC.109/2017/L.7)

٤٤ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن توكيلاو (A/AC.109/2017/1)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة توكيلاو (A/AC.109/2017/L.7).

مشروع قرار A/AC.109/2017/L.7

٤٥ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): عرض مشروع القرار A/AC.109/2017/L.7 باسم بلده وفيجي، وقال إن نيوزيلندا تستحق الثناء، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في توكيلاو، على ما تقوم به من إتاحة المعلومات الكافية بصورة متواصلة ومتسقة بشأن التطورات الجارية في عملية تقرير المصير في توكيلاو.

٤٦ - وأضاف يقول إنه عقب فشل الاستفتاء الذي أجري في توكيلاو عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في تحقيق تقرير المصير، فقد اتفق شعب توكيلاو والدولة القائمة بالإدارة على إرجاء المسألة إلى حين جهوزية شعب الإقليم لذلك. ومنذ ذلك الحين، تركز كل من توكيلاو ونيوزيلندا على تحسين رفاه شعب الإقليم عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك بناء القدرات والقدرة على الصمود في مواجهة ارتفاع مستويات سطح البحر وتغير المناخ، وترسيخ الحكم الرشيد، وتعزيز تمكين المرأة والمساواة، وكفالة أمن الطاقة المستدامة، وتحسين النقل البحري، والاستمرار في تطوير وإدارة مصائد الأسماك والموارد الأخرى في المنطقة الاقتصادية الخالصة. وتُبذل هذه الجهود الإنمائية المتفق عليها بين الأطراف، بالاسترشاد بالبيان المشترك لمبادئ الشراكة، في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في توكيلاو. وأدى نجاح الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة التي أجريت في عام ٢٠١٤ في توكيلاو مع الدعم التقني بشأن تثقيف الناخبين الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز النظام السياسي والقيادة وصنع القرارات على الصعيد المحلي فيما يتعلق بشؤون الإقليمي.

٤٧ - وتابع يقول إن الجزء الأكبر من مضمون قرار السنة السابقة بشأن توكيلاو لا يزال يتسم بالأهمية. وأهم تطور حدث منذ الدورة السابقة للجنة يرد في الفقرة ١٠ ويدور حول التعاون الإقليمي والدولي. واتجهت توكيلاو إلى التكامل مع عدد من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة. ففي عام ٢٠١٤، ترأست لجنة مصائد